

"..كاد المعلم أن يكون رسولا"

المرصد العمالي الأردني / مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

تشرين الأول 2011

تقديم

يصادف يوم المعلم العالمي في الخامس من تشرين الأول من كل عام، وهي المناسبة التي كان يحتفى فيها بالمعلمين بشكل رسمي وشعبي سنوياً قبل عقود، ويبدو أن تراجع دور المعلم أدى إلى إهمال مضامين المناسبة فلم يعد يتذكرها غالبية المواطنين بمن فيهم أعداد كبيرة من المعلمين أنفسهم. وبهذه المناسبة، يتقدم المرصد العمالي التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية بالتهنئة لكل معلمي ومعلمات الأردن مسلطاً الضوء على أبرز التحديات التي يواجهونها من خلال استعراض أبرز ملامح بيئة العمل التي يعملون فيها.

إحصائياً يشكل المعلمون والمعلمات أكبر قطاع مهني في الأردن، إذ تبلغ أعدادهم ما يقارب ١٠٣ آلاف معلمة ومعلم، تشكل الإناث ثلثيهم ٦٦,٤ بالمائة بواقع ٦٨ ألف معلمة، ٧٠ بالمائة منهم يعملون في القطاع الحكومي بواقع ٧١ ألف معلمة ومعلم، يتوزعون على ٣٤٣٣ مدرسة، أما العاملون في القطاع الخاص فيتوزعون على ٢٢٥٤ مدرسة، وما تبقى من معلمين ومعلمات يعملون في وكالة الغوث والمدارس التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الدفاع ووزارة الأوقاف.

عانى المعلمون وما زالوا من جملة من المشكلات التي تبدأ من انخفاض معدلات أجورهم ولا تنتهي بتراجع المكانة الاجتماعية التي كانوا يتمتعون بها قبل عقود، وأصبحت هذه المهنة طاردة للعمل خاصة عند الذكور. فالمعلم/ة في القطاع العام يتم تعيينه براتب شهري يقارب ٣٠٠ دينار شاملاً مختلف علاواته (غلاء المعيشة والعائلة وطبيعة العمل

والعلاوة الاضافية) أما الزيادة السنوية فهي متدنية جداً إذ تبلغ دينارين سنوياً، لنجد راتب المعلم أو المعلمة في نهاية الخدمة لا يتجاوز ٥٠٠ دينار في أحسن الأحوال.

لذلك تضطر الغالبية الساحقة من المعلمين الذكور للعمل في أعمال أخرى اضافية ليتمكنوا من مواجهة متطلبات الحياة الأساسية التي يواجهونها وأسرهم، ويمكننا القول أن من النادر أن نجد معلماً من ملاك وزارة التربية والتعليم لا يعمل بوظيفة أخرى مثل سائق توكسي أو باص وبعضهم ينقلون طلبة المدارس التي يعملون فيها من وإلى منازلهم، أو موزع للسلع أو موظف في مطعم أو فندق أو سوبرماركت وعدد منهم يعملون على بسطات في الأسواق، الى جانب عمل معلمي الموضوعات الأساسية في التدريس الخصوصي.

وتواجه وزارة التربية والتعليم في الوقت الراهن مشكلة احجام المعلمين الذكور الجدد عن العمل لديها، إذ تقوم الوزارة لمواجهة هذه المشكلة حالياً بإعادة تعيين المعلمين المتقاعدين على حساب العمل الاضاي برواتب تقترب من الحد الأدنى للأجور. هذا ومن المتوقع أن تواجه وزارة التربية والتعليم في المستقبل القريب تحدياً حقيقياً في توظيف معلمين ذكور للعمل في مدارسها إن بقيت رواتبهم وعلاواتهم بهذا المستوى المتواضع.

أما فيما يتعلق بالمعلمين والمعلمات العاملين في القطاع الخاص، فإن غالبيتهم يواجهون ظروف عمل صعبة جداً تبدأ من الانخفاض الشديد لأجورهم الشهرية ولا تنتهي عند حرامتهم من غالبية حقوقهم العمالية الأساسية الأخرى. (مع الإشارة إلى أن هنالك تفاوتاً في مستويات المدارس من حيث ظروف

العمل، فهناك عدد محدود جداً منها يوفر ظروف عمل جيدة وبعضها جيدة جداً للمعلمين والمعلمين سواء من حيث الرواتب أو الإمتيازات وشروط العمل الأخرى).

ويواجه غالبية المعلمين والمعلمين العاملين في مدارس القطاع الخاص العديد من التحديات تتمثل في المستوى المتدني لمعدلات الأجور، إذ تتراوح غالبيتها ما بين الحد الأدنى للأجور البالغ ١٥٠ و ٢٥٠ دينار شهرياً، وأعداد قليلة منها تتراوح ما بين ٢٥٠ و ٤٠٠ دينار، مع ملاحظة أن قطاعات واسعة من المعلمين والمعلمين يحصلون على أجور شهرية تقل عن الحد الأدنى للأجور.

وتقوم أعداد كبيرة من إدارات المدارس بإجبار المعلمين والمعلمين على توقيع عقود عمل سنوية برواتب ١٥٠ ديناراً، إلا أنهم يتقاضون رواتب أقل من ذلك بكثير، وهنالك مئات المعلمين اللاتي يتقاضين رواتب تتراوح حول ٨٠ دينار شهرياً. ولا يقف الأمر عند هذا الحد فحسب، فغالبية معلمي ومعلمات هذا القطاع يتقاضون أجوراً عن ١٠ أشهر في السنة فقط، الأمر الذي يعد مخالفة واضحة للعقد الموحد الخاص بعمل معلمي ومعلمات المدارس الخاصة، والذي يعطي المعلمين والمعلمات الحق في أجور السنة كاملة بدءاً من سنة العمل الثانية. هذا بالإضافة إلى تأخير استلام الرواتب عن مواعيدها، وحرمان غالبيتهم من الحصول على زيادات سنوية على الراتب.

وتتمتد الانتهاكات لحقوق غالبية المعلمين والمعلمين إلى الانتفاع من خدمات الضمان الاجتماعي، إذ أن العديد من إدارات المدارس يسجلون جزءاً منهم ولا تسجل البقية، كذلك العديد من إدارات المدارس تقتطع اشتراكات الضمان الاجتماعي كاملة من رواتب المعلمين والمعلمين، إلى جانب قيام بعض الإدارات بخصم اقتطاعات الضمان الاجتماعي من رواتب المعلمين والمعلمين دون أن تقوم بإشراكهم أصلاً في الضمان الاجتماعي.

أما فيما يتعلق بالتأمين الصحي، فأعداد محدودة جداً من المدارس الخاصة توفر لمعلميها تأميناً صحياً، والغالبية العظمى من المعلمين والمعلمين في قطاع التعليم الخاص لا يتمتعون بالتأمين الصحي.

وتتمتد الاعتداءات على حقوق غالبية المعلمين والمعلمين إلى مجالات أخرى، فغالبية إدارات المدارس الخاصة تقوم بحرمان المعلمين والمعلمات من حق الإجازة المرضية. وإذا ما اضطرت المعلمة أو المعلم للغياب لأسباب مرضية، تقوم إدارات غالبية المدارس الخاصة باقتطاع أجور أيام الغياب من رواتبهم الشهرية. وكذلك الحال فيما يتعلق بالإجازات الطارئة الناجمة عن حدوث أمر طارئ للمعلمة أو المعلم ولأي سبب كان، فتقوم إدارات غالبية المدارس الخاصة باقتطاع أجور أيام الغياب من رواتبهم الشهرية، وأحياناً يتم معاقبتهم على ذلك بخصم قيمة تزيد عن القيمة المالية لأيام الغياب.

إلى جانب ذلك، من النادر أن تحصل المعلمات المتزوجات على إجازة الأمومة البالغة ١٠ أسابيع، وتقوم غالبية إدارات المدارس الخاصة بوقف راتب العاملة خلال إجازتها. وقد تم رصد حالات فصلت فيها إدارات المدارس المعلمة من عملها عندما علمت أنها "حامل"، والبعض الآخر يحدد إجازة الأمومة بأسبوعين ومنهم من يحددها بعشرين يوماً ويلزم المعلمة بالالتحاق بعملها وإلا تتعرض للفصل من العمل.

وفي هذا الاطار فإننا نرى أن استمرار معاناة المعلمين والمعلمات العاملين في القطاع العام والخاص من شأنه أن يؤدي ليس فقط إلى تعرضهم إلى انتهاكات واعتداءات على حقوقهم في العمل اللائق الذي يفترض أن المعلم يجب أن يحصل على أجر من عمله كمعلم يمكنه من توفير شروط للعيش الكريم، لا بل سيؤدي إلى تراجع أكبر في مكانة "المعلم" في المجتمع والتي تراجعت كثيراً خلال العقود القليلة الماضية، وتراجع جودة العملية التعليمية التي نلمسها بشكل كبير في مدارسنا في الوقت الراهن.

وعليه، فقد بات مطلوباً إعادة النظر وبشكل جوهري في الأوضاع المهنية والاجتماعية والاقتصادية للمعلمين من خلال تحسين رواتبهم ليتمكن المعلم من المحافظة على جوهر رسالته التعليمية ووضع حد أدنى لأجور المعلمين يأخذ بعين الاعتبار أهمية وحساسية دورهم في المجتمع، وتشديد الرقابة على أداء المدارس الخاصة لضمان تطبيق القوانين والأنظمة التي تحفظ للمعلمين والمعلمين كراماتهم وحقوقهم.

www.phenixcenter.net

info@phenixcenter.net

هاتف: 00962 6 5164490 ، 00962 6 5164491

فاكس: 00962 6 5164492



الدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES